

دور السيد السيستاني في حفظ الوحدة الوطنية ونبذ التطرف في العراق بعد

عام ٢٠٠٣.

أ.م.د حسن ناصر عبد الحسين/ جامعة الكوفة/ كلية العلوم السياسية

م.د فاضل جواد حميد الهلالي/ جامعة الفرات الأوسط التقنية

المقدمة :

إنَّ حجم الدور الذي تقوم به المرجعية في النجف الأشرف برعاية والاشراف المباشر للسيد علي الحسيني السيستاني في توجيه العملية السياسية في العراق له الأثر البالغ في حفظ ورعاية وترسيخ الوحدة الوطنية لأبناء العراق ليتجاوزوا آثار جميع الأحداث والوقائع السياسية والاجتماعية التي حدثت في العراق بعد التغير الذي حصل بإسقاط النظام السابق ولغاية اليوم. كما يدرك قادة العملية السياسية والشعب العراقي ايضا اهمية الدور المحوري الذي قامت به هذه المرجعية الرشيدة في نبذ التطرف بكل اشكاله وصوره السياسية والدينية والمذهبية والعرقية (القومية). لقد اتسم دور المرجعيات الشيعية وعلى الدوام بالعقلانية والوطنية والوسطية والاعتدال في أحلك الظروف والمنعطفات التاريخية التي مرت بها الدولة العراقية.

أن المرحلة التاريخية الراهنة هي من اخطر المراحل التاريخية التي مرت بها العراق لما افرزته هذه المرحلة التاريخية من تداعيات وازمات ومخاطر تهدد وجود وكيان العراق وإمكانية تحويله الى دويلات متصارعة فيما بينها على اسس عرقية ومذهبية وطائفية، لولا الدور المحوري الذي قامت به مرجعية السيد السيستاني في النجف الأشرف ممثلة بسماحة السيد السيستاني (دام ظله) في حماية ورعاية وحفظ الوحدة الوطنية لأبناء هذا البلد والدعوة الصادقة الى نبذ كل دعوات التطرف التي برزت وبشكل خطير بعد عام (٢٠٠٣ م) ولغاية اليوم. فقد شكلت هذه الحقبة الزمنية بتداعياتها وافرازاتها مرحلة تاريخية مفصلية تعد هي الأخطر في تأريخ العراق المعاصر، حيث برز الدور المحوري والكبير الذي قامت به وما زالت مرجعية السيد السيستاني (دام ظله) في التصدي لكل التحديات التي نشبت في هذه الظروف، لتسهم الى حد بعيد في المحافظة على كيان الدولة العراقية وابعاد شبح التفكك والانقسام والاقتتال الداخلي (الحرب

الأهلية) في العراق. إنَّ مرجعية السيد السيستاني دوراً محورياً في ترسيخ الوحدة الوطنية ونبذ التطرف عبر تقديم المعطيات الواقعية لسماحته التي يؤكد فيها على ضرورة احترام الدستور وتحقيق حكم الاغلبية واجراء الانتخابات ونشر ثقافة التسامح بين أبناء العراق واصرار سماحته على مواجهة كل تحديات الوحدة الوطنية العراقية سواءً كانت الداخلية منها أو الخارجية وصولاً الى تحقيق الاستقرار السياسي في العراق. ان مثل هذه المواقف لمرجعية السيد السيستاني تعد الحصن الحصين لحفظ العراق وشعبه، وان دراسات وتحليل هذه المواقف والمعطيات تعد بمثابة ضرورة من ضرورات هذه المرحلة من تأريخ العراق.

وتأتي أهمية البحث في ضرورة معرفة دور المرجعيات الدينية وموقعها المتميز في المجتمعات الإسلامية، لاسيما مرجعية النجف وقيادتها لجمهور الطائفة الشيعية ذات الأغلبية في المجتمع العراقي المتعدد الأعراق والإثنيات والديانات. ان وقوف المرجعية الشيعية في النجف الاشرف من الاحتلال الأمريكي يعد الى الازهان موقف رجال الدين وشجاعتهم من الاحتلال البريطاني والقيام بثورة العشرين التي تبقى خالدة في التاريخ لارتباطها بطرد المحتل الإنكليزي، وهذه الشجاعة متجذرة ومتوارثة من تبعيتهم لآمن أهل البيت عليهم أفضل التحية وأزكى السلام.

إشكالية البحث: أنَّ أصحاب الارادات الطامعة في السيطرة على مقاليد الحكم والمصرين على تهميش الآخرين بما يحملون من تطرف وتشدد عقائدي وإصرار ورغبة في الاستيلاء على ثروة العراق بدعم خارجي يشكلون التحدي الأكبر أمام بناء الدولة العراقية وإنجاح العملية السياسية في العراق، كما تشكل اراداتهم النقيض لإرادة الإصلاح التي تسعى مرجعية السيد علي السيستاني (دام ظله) في حماية ورعاية وحفظ الوحدة الوطنية وإنجاح العملية السياسية. فالإشكالية تتمحور حول تعارض النقيضين: إرادة الإصلاح لسماحة السيد علي السيستاني التي تتعارض مع إرادة الطامعين في السيطرة على مقاليد الحكم.

فرضية البحث: يفترض الباحث أن دور السيد السيستاني فاعل ولا يزال له الأثر الأكبر في حفظ الوحدة الوطنية ونبد التطرف في العراق.

مناهج البحث: في هذا البحث تم استعمال المنهجين: الاستقرائي لقراءة الجزئيات بقدر ما متعلق الامر بوصف الكل. أما المنهج الاستنباطي فتكون الحاجة اليه في قراءة الكليات للوصول من خلالها الى وصف الجزئيات فضلا عن الاستعانة بمتعلقيهما من مقاربات المداخل التاريخية والتحليلية.

خطة البحث: وللإحاطة بالموضوع قسم البحث الى مبحثين:

المبحث الاول- تناولنا فيه: السيد السيستاني راعي مشروع الوحدة الوطنية في العراق، حيث تم التركيز دور مرجعية النجف في حفظ الوحدة الوطنية العراقية من منظور السيد السيستاني

وذكرت عوامل دعم الوحدة الوطنية العراقية المتمثلة بجهود مرجعية النجف في رعاية القواعد القانونية والوطنية في احترام الدستور وتحقيق حكم الاغلبية واجراء الانتخابات ونشر ثقافة التسامح ومواجهة تحديات الاحتلال الأمريكي للعراق. أما المبحث الثاني فقد جاء بعنوان: رؤية سماحة السيد السيستاني

حول مسألة نبذ التطرف في العراق بعد عام ٢٠٠٣. وقد تم فيه التركيز على أهم المعوقات والتحديات الداخلية من قبيل التطرف والتشدد السياسي والمذهبي ومواجهة التدخلات الخارجية وأثر مرجعية السيد السيستاني في تحقيق الاستقرار السياسي في العراق. إذ حاول الباحث التطرق الى اهم نشاطات مرجعية السيد السيستاني لحفظ الوحدة الوطنية العراقية في العراق بعد الاحتلال الامريكي.

النشأة والأصول الفكرية للسيد علي الحسيني السيستاني

أولاً: ولادته ونسبه:

السيد علي بن السيد محمد باقر بن السيد علي الحسيني السيستاني النجفي ينتهي نسبه الى الامام الحسين بن أمير المؤمنين (ع).

ولد في ٩ / ربيع الثاني / ١٣٤٩ هـ - ١٩٣٠ م^(١)، اشتهر بلقب (السيستاني) تبعاً لنجده الأعلى السيد محمد الذي تعين في منصب (شيخ الإسلام) في سيستان في عهد السلطان حسين الصفوي، والا فهو من الذرية الحسينية التي استوطنت أصفهان فراراً من سطوة الظالمين، فلما انتقل السيد محمد الى سيستان واله وذووه اطلق لقلب السيستاني على ذريته من بعده.

والده هو: العالم المقدس السيد محمد باقر، وجده الحجة الكبير السيد علي السيستاني (١٣٤٠ هـ) احد اعلام درسي الفقه والأصول في النجف الاشرف فيما بعد ، لقد هاجر الى خراسان مشهد الامام الرضا (ع) واقام برهة من الزمن في مدرسة الملا محمد باقر السبزواري فيها، ودرس مبادئ العلوم العربية الشرعية، وهاجر بعدها الى النجف الاشرف لمواصلة دراسته العلمية.^(٢)

ترج له شيخنا الحجة الشيخ (أغابزرگ)، واعتبره من ابرز تلاميذه الحجة المؤسس المولى علي النهاوندي في النجف الاشرف، وفي سامراء من تلامذة السيد المجدد الشيرازي (ت ١٣١٢ هـ)، ثم اختص بالحجة الكبير السيد إسماعيل الصدر في كربلاء المقدسة والكاظمية، وكان من أجل تلاميذه الآية الكبرى الشيخ محمد رضا آل ياسين (ت ١٣٧٠ هـ) كما مر في ترجمته، ثم عاد إلى مشهد الرضا (ع) في حدود عام (١٣٠٨ هـ) واستقر فيها، وقد حاز مكانة سياسية مع ما كان له من حظ وافر في العلم مع تقى وصلاح.^(٣) استقرت الأسرة الحسينية هذه في خراسان مشهد الرضا (ع)، وحينما ولد سماحة سيدنا المترجم فيها سماه أبوه باسم جده آنف الذكر تبركاً وتيمناً، وقد تحقق تبركه وصدق تيمنه بفضل الله وحده.^(٤)

ثانياً: نشأته وميسرته العلمية:

نشأ سماحة السيد علي الحسيني السيستاني (دام ظله) في أسرة علمية دينية ملتزمة، وقد درس العلوم الابتدائية والمقدمات والسطوح وأعقبها بدراسة العلوم العقلية والمعارف الإلهية لدى جملة من أعلامها ومدرسيها حتى أنقنها. بدأ سماحة السيد (قده) وهو في الخامسة من عمره بتلم القرآن الكريم، ثم دخل (مدرسة دار التعليم الديني) لتعلم

القراءة والكتابة ونحوها، فخرج من هذه المدرسة وقد تعلم اثناء ذلك فن الخط من أستاذه (الميرزا علي أقا ظالم).^(٥)

في أوائل عام (١٣٦٠ هـ) بدأ بتوجيه من والده بقراءة مقدمات العلوم الحوزوية، فأتى قراءة جملة من الكتب الأدبية ك(مقدمات الحريري)، و(شرح النظام) عند المرحوم الأديب (النيشابوري) وغيره من أساتذة الفن، وقرأ (شرح اللمعة)، و(القوانين) عند المرحوم السيد أحمد اليزدي المعروف ب(نهن ك)، وقرأ السطوح العلمية ك(المكاسب)، و(السائل)، و(الكفاية) عند العالم الجليل الشيخ هاشم القزويني، وقرأ جملة من الكتب الفلسفية ك(شرح منظومة السبزواري)، و(شرح الإشراف)، و(الأسفار) عن المرحوم الأيبي^(٦)، وقرأ (شوارق الإلهام) عن المرحوم الشيخ مجتبى القزويني، وحضر في المعارف الإلهية دورس العلامة المرحوم الميرزا مهدي الاصفهاني المتوفى وذكر سنة (١٣٦٥ هـ)، كما حضر بحوث الخارج للمرحوم الميرزا مهدي الأشتياني، والمرحوم الميرزا هاشم القزويني (قده)، وفي أواخر عام (١٣٦٨ هـ) هاجر إلى قم المقدسة لإكمال دراسته، فحضر عند العلمين الشهيرين (حسين الطباطبائي والبروجردي)، ومن ثم السيد (محمد الحجة الكوهكمري)، وكان حضوره عن الأول في الفقه والأصول وعند الثاني في الفقه فقط.^(٧)

وفي أوائل عام (١٣٧١ هـ) هاجر من مدينة قم إلى النجف الأشرف فوصل كربلاء المقدسة في ذكرى أربعين الإمام الحسين (ع)، ثم نزل النجف فسكن مدرسة البخاراتي العلمية وحضر بحوث العلمين الشهيرين آية الله العظمى أبو القاسم الخوئي، والعالمة الشيخ حسن الحلي (قده) في القه والأول ولازمهما مدة طويلة، وحضر خلال ذلك أيضاً بحوث بعض الأعلام الآخرين منهم الإمام الحكيم السيد الشاهرودي (قده).^(٨)

وفي أواخر عام (١٣٨٠ هـ) عزم على السفر إلى موطنه مشهد الرضا (ع) وكان يحتمل استقراره فيه، فكتب له أستاذه آية الله العظمى السيد (الخوئي)، وأستاذه الشيخ الحلي (قده) شهادتين ببلوغه درجة الاجتهاد، كما كتب شيخ محدثي عصره الشيخ آغا بزرك

الطهراني صحاب (الذريعة) شهادة أخرى يطري فيها على مهارته في علمي الحديث والرجال.^(٩)

المبحث الأول: السيد السيستاني راعي مشروع الوحدة الوطنية في العراق بعد عام ٢٠٠٣.

لقد شهد العراق بعد عام ٢٠٠٣ م احتلالاً أمريكياً سافراً أدى الى تغيرات ومنعطفات وأحداث تاريخية مفصلية كادت أن تذهب بوجود وكيان الدولة العراقية وتحولها من دولة موحدة إلى دويلات و كانتونات تحكمها كيانات متصارعة ومتحاربة على أسس مذهبية (طائفي) وعرقية (قومية). ألا أن وقوف المرجعية الدينية في النجف الاشرف ممثلة بمرجعية سماحة السيد (علي الحسيني السيستاني دام ظله) بما تتمتع به من حكمة وعقلانية واجهة تلك المنعطفات والتحديات التاريخية المفصلية التي ولّدها الاحتلال الأمريكي البغيض للعراق لتسجل المرجعية موقفها الرائد في هذه المرحلة من تاريخ العراق بعد عام ٢٠٠٣ م ولغاية اليوم. إن التحدي الأكبر في احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الامريكية تهديد الوحدة الوطنية العراقية، حيث انبرت للتصدي لهذه المهمة التاريخية الكبيرة المرجعية الدينية في النجف الاشرف، وذلك من خلال الدعوة إلى إقامة الدولة العراقية المعاصرة على أسس ومقومات وطنية خالصة.

مواقف السيد السيستاني في ترسيخ الوحدة الوطنية في العراق:

لبيان أبرز مواقف السيد السيستاني نطرح ثلاث محاور رئيسية:

المحور الأول: موقف سماحة السيد السيستاني (دام ظله) من الاحتلال الأمريكي للعراق بعد عام ٢٠٠٣ م.

المحور الثاني: موقف سماحة السيد السيستاني (دام ظله) من مسألة كتابة الدستور العراقي بعد عام ٢٠٠٣ م.

لمحور الثالث: موقف سماحة السيد السيستاني (دام ظله) من مسألة الانتخابات بعد عام ٢٠٠٣

المحور الأول: موقف سماحة السيد السيستاني من الاحتلال الأمريكي للعراق بعد عام ٢٠٠٣.

شكل الاحتلال الأمريكي للعراق بعد عام ٢٠٠٣ م منعطفاً تاريخياً كبيراً هدد بتداعياته وافرازاته حاضره ومستقبل الدولة العراقية المعاصرة، وذلك على كافة الأصعدة والمستويات السياسية منها والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، حيث يبرز هنا الدور المحوري الذي قامت به مرجعية السيد السيستاني (دام ظله) للتصدي لهذا الاحتلال الذي انتهك كافة الاعراف والمواثيق الدولية، ناهيك عن الخطط والترتيبات التي حملها هذا الاحتلال لإعادة تشكيل الدولة العراقية المعاصرة على أسس ومقاسات أمريكية خالصة متجاوزاً بذلك كافة الاعتبارات الوطنية والاجتماعية والثقافية العراقية ذات الطابع الإسلامي التي تتميز بها الغالبية العظمى من أبناء الشعب العراقي. وقد انبرت مرجعية السيد السيستاني (دام ظله) للتصدي لهذا التحدي عبر العديد من الفتاوى والبيانات والتصريحات والاجابات التي طرحها سماحته بهذا الخصوص، ففي معرض رده على سؤال صحيفة (الواشنطن بوست) الذي كان مفاده: ((ما هو موقفكم ورأيكم تجاه التواجد الأمريكي؟)) أجاب سماحته بقوله: ((نشعر بقلق شديد تجاه أهدافهم ونرى ضرورة أن يفسحوا المجال للعراقيين بأن يحكموا أنفسهم بأنفسهم من دون تدخل أجنبي))^(١٠)

ويؤكد سماحة السيد السيستاني موقفه الواضح من التواجد الأمريكي في العراق، وذلك من خلال رده على سؤال لمثل مجلة (بولندا) الأسبوعية كان مفاده: ((ما هو رأيكم بالتواجد الأمريكي في العراق؟))، حيث أجاب سماحته بما نصه: ((أنه احتلال كما نص على ذلك قرار مجلس الأمن الدولي))^(١١).

إن تحديد موقف سماحة السيد السيستاني (دام ظله) من الاحتلال الأمريكي للعراق بعد عام ٢٠٠٣ بهذا الوضوح وبهذه الموضوعية المطروحة في إجاباته شكل المدخل الشرعي والموضوعي الحقيقي لرسم ملامح المشروع الوطني العراقي للتصدي لمقاومة الاحتلال الأمريكي للعراق بعد عام ٢٠٠٣، وهو الأمر الذي أسهم وبشكل رئيسي في حفظ الوحدة الوطنية في العراق.

المحور الثاني: موقف سماحة السيد السيستاني (دام ظله)

من مسألة كتابة الدستور العراقي بعد عام ٢٠٠٣.

شكلت رؤية سماحة السيد علي الحسيني السيستاني (دام ظله) في مسألة كتابة الدستور العراقي بعد عام ٢٠٠٣ م، القاعدة الأساسية لبناء الدولة العراقية المعاصرة على أسس ثابتة وقوية. الأمر الذي أسهم وإلى حد بعيد في حفظ الوحدة الوطنية العراقية من مخاطر التفكك والانجرار وراء المشاريع الأجنبية الجاهزة للتدخل في وضع دستور العراق وفق مقاسات الاحتلال الأمريكي.

إن هذه الرؤية من قبل سماحة السيد السيستاني في مسألة كتابة الدستور العراقي بعد عام ٢٠٠٣، وضعت العملية السياسية برمتها في العراق على المسار الصحيح للانطلاق في مشروع بناء الدولة العراقية المعاصرة على أسس وطنية يشارك في بنائها جميع مكونات الشعب بأطيافه المتعددة.

وفي هذا السياق يطرح السيد السيستاني (دام ظله) رؤيته عبر إصدار العديد من الفتاوى والبيانات والتصريحات والاجابات والمواقف الواضحة من سمachtته حول مسألة كتابة الدستور، مبيناً الكثير من الاعتبارات والمتطلبات والإجراءات والآليات المتعلقة بالموضوع. ففي الاستفتاء حول آلية تشكيل المجلس الدستوري ((أعلنت سلطات الاحتلال في العراق أنها قررت تكيل مجلس لكتابة الدستور العراقي القادم، وإنها ستعين أعضاء المجلس بالمشاورة مع الجهات السياسية والاجتماعية في البلد، ثم تطرح الدستور الذي يقره المجلس للتصويب في استفتاء شعبي عام))^(١٣).

يطرح سماحة السيد السيستاني الفتوى الآتية (٣٠ / ربيع الآخر / ١٤٢٤ هـ:

((بسمه تعالى إن تلك السلطات لا تتمتع بأية صلاحيات في تعيين أعضاء مجلس كتابة الدستور، كما لا ضمان أن يضع هذا المجلس دستوراً يطابق المصالح العليا للشعب العراقي ويعبر عن هويته الوطنية التي من ركائزها الأساس الديني الإسلامي الحنيف والقيم الاجتماعية النبيلة، فالمشروع المذكور غير مقبول من أساسه، ولا بد أولاً من إجراء انتخابات عامة لكي يختار كل عراقي مؤهل للانتخابات من يمثله في مجلس

تأسيسي لكتابة الدستور، ثم يجرى التصويت العام على الدستور الذي يقره هذا المجلس، وعلى المؤمنين كافة المطالبة بتحقيق هذا الأمر المهم والمساهمة في إنجازه على أحسن وجه، أخذ الله تبارك وتعالى بأيدي الجميع إلى ما فيه الخير والصالح والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته))^(١٣).

٢٥ / ٢٤ / ١٤٢٤ هـ

علي الحسيني السيستاني

وفي سؤال موجه من قبل وكالة الصحافة الفرنسية لسماحة السيد السيستاني كان مفاده: ((ما هو رأيك بصياغة الدستور الجديد للعراق ومن المخول برأيكم عن صياغته))^(١٤).
يجيب سماحته بما نصه: ((الدستور العراقي يجب أن يكتب من قبل ممثلي الشعب العراقي الذين يتم اختيارهم عن طريق الانتخابات العامة، وأي دستور يضعه مجلس غير منتخب من قبل الشعب لا يمكن القبول به))^(١٥).

ليؤكد سماحته على ضرورة تحقيق إرادة وخيار الشعب العراقي بكافية مكوناته وتوجهاته فيما يتعلق بمسألة كتابة الدستور. ومن خلال إجابة سماحته على سؤال موجه من قبل صحيفة (لوس أنجلوس تايمز) مفاده: ((ماذا تعتقدون سماحتكم باللجنة التي ستقوم بكتابة الدستور هل:

أ. منتخبة من قبل العراقيين.

ب. أم يتم تعيينهم من قبل مجلس محلي أو رجال دين.

ت. أي من الخيارين أعلاه يشترط موافقة العراقيين على أحد الخيارين))^(١٦).

يجيب سماحته على هذا السؤال على أن: ((لا صلاحية لأية جهة كانت في تعيين أعضاء مجلس كتابة الدستور، بل يلزم أن يكون منتخباً من قبل الشعب العراقي عن طريق صناديق الاقتراع، وهي الطريقة الوحيدة التي يمكن التوصل بها إلى معرفة رأي الشعب العراقي في هذه القضية المهمة))^(١٧).

ومن خلال رؤية وقراءة موضوعية الواقع الاجتماعي والثقافي للشعب العراقي، وذلك بشكل عام يقدم سماحة السيد السيستاني تصورات حول طبيعة ومواصفات الدستور

العراقي المزمع صياغته وذلك بعد عام ٢٠٠٣ م، وذلك من خلال اجابته على سؤال موجه لسماحته من قبل جريدة الزمان العراقية مفاده: ((ما مواصفات الدستور الذي تدعونه إلى صياغته من قبل عراقيين؟ وهل تتفقون إلى جانب الشورى والتعددية واحترام الرأي الآخر والفصل بين السلطات في الدستور العراقي الجديد؟))^(١٨).

وهنا يؤكد سماحة السيد السيستاني على ضرورة ان هذا الدستور يقوم على ((الثوابت الإسلامية والمبادئ الأخلاقية والقيم الاجتماعية النبيلة للتعبد العرقي ينبغي ان تكون هي الركائز الأساسية للدستور العراقي القادم، إلى جنب مبدأ الشورى والتعددية واحترام الأقلية ورأي الأكثرية ونحو ذلك))^(١٩).

ومن خلال رؤية تحليلية لواقع المجتمع العراقي من الناحية الكونية ومن الناحية الاجتماعية والسياسية يجب سماحة السيد السيستاني على سؤال موجه من قبل وكالة (أسوشيتد برس) مفاده: ((أصدرتم فتوى منذ عدة شهور تحثون فيها على انتخاب من يكتب دستور العراق الجديد، ألا تعتقدون أن الاستفتاء على دستور كتبه أناس تم اختيارهم من كل شرائح المجتمع وفئاته يكفي من حيث شرعيته)).

وقد أجاب سماحته بما نصه: ((في وضع العراق الحالي لا توجد أية جهة يمكنها أن تقوم باختيار أعضاء مجلس كتابة الدستور بصورة مقبولة من المجتمع بحيث يتمثل في المجلس المشكل جميع شرائح المجتمع تمثيلاً عادلاً، بل أن من المؤكد أن المصالح الشخصية والفئوية والعرقية والحسابات الحزبية والطائفية ستتدخل بصورة أو بأخرى في عملية الاختيار، ويكون المجلس المشكل فاقداً لشرعيته، ولا يجدي عندئذ إجراء استفتاء على ما يضعه من الدستور بـ (نعم) أو (لا)، فلا بديل عن إجراء انتخابات عامة لاختيار أعضاء المؤتمر الدستوري))^(٢٠).

وفي إشارة ملفتة من قبل سماحة السيد السيستاني حول دور الدين في الدستور العراقي المزمع صياغته، وفي معرض اجابته عن سؤال موجه من قبل شبكة (فوكس نيوز) الأمريكية كان مفاده: ((ما هو دور الدين في الدستور العراقي القادم، وما هو دوره في نظام التعليم وفي النظام القضائي))^(٢١).

أكد سماحته على أن ((يتحدد ذلك كله من قبل أعضاء المؤتمر الدستوري المنتخبين من قبل الشعب العراقي)) وهي إشارة بالغة الدلالة لضمان احترام رأي وإرادة الشعب العراقي الممثلة بالناخبين حول مسألة دور الدين في الدستور العراقي. وفي السياق نفسه يجب سماحة السيد السيستاني عن سؤال موجه من قبل صحيفة ((واشنطن بوست)) كان مفاده: ((ما هو موقع الدين في الدستور العراقي القادم؟)).

يجب سماحته بما نصه: ((الإسلام دين أغلبية الشعب العراقي، وإذا كتب الدستور بأيدي المنتخبين من قبل العراقيين ضمن المؤكد أنه سيتمثل فيه قيم الإسلام وتعاليمه (السمحاء)).

وفي اللاحظ نفسه يؤكد سماحة السيد السيستاني على نفس المعنى من خلال اجابته عن سؤال موجه لسماحته من قبل (جريدة العراق اليوم) مفاده: ((ما هو موقف وجهود سماحتكم لوجود الشريعة الإسلامية في قوانين الدستور الجديد)). أجب بما نصه: يتقرر ذلك بإجراء انتخابات عامة لعقد المؤتمر الدستوري، فإن الإسلام دين الأغلبية في العراق، فإذا كتب الدستور بأيدي المنتخبين من قبل الشعب العراقي فمن المؤكد أنه سيتمثل فيه قيم الإسلام وتعاليمه (السمحاء)) (٢٢).

وعلى أساس كل ما تقدم ذكره حول رؤية سماحة السيد السيستاني في مسألة كتابة الدستور العراقي، يبين أن الإطار العام حول كل ما تم طرحه في الفتاوى والاجابات والتصريحات والمواقف لسماحته هو إطار الحفاظ على الوحدة الوطنية العراقية التي شكلت الغاية الكبرى والأسمى في الدور الذي قامت به مرجعية السيد السيستاني، لاسيما حول تحديات ومتطلبات عملية كتابة الدستور العراقي الجديد.

المحور الثالث: موقف سماحة السيد السيستاني من مسألة الانتخابات بعد عام ٢٠٠٣. تمثل الانتخابات الآلية الديمقراطية الأساسية التي يعبر من خلالها الشعب عن ارادته وخياراته في تحديد شكل وطريقة اختيار ممثلي النظام السياسي وسلطاته المختلفة. أن مسألة التعبير عن الإرادة الشعبية بشكل حر ومباشر في تحديد شكل النظام السياسي

واختيار ممثلي الشعب في المجالس التمثيلية تعد من العوامل الأساسية والمهمة في حفظ الوحدة الوطنية بين مكونات وأطياف وشرائح الشعب المختلفة.

لقد شكلت رؤية السيد علي الحسيني السيستاني بمسألة الانتخابات الإطار الذي يضمن كل أبعاد الشرعية واللحمة الوطنية ورفض التدخلات الخارجية في اختيار الممثلين، سواء أكانت في عمليات وضع الدستور والتصويت عليه واختيار ممثلي الشعب في البرلمان (السلطة التشريعية) في النظام السياسي العراقي الجديد. وقد كانت (الانتخابات) في سلم اهتمام وإصرار السيد السيستاني والى وقتنا الحاضر عبر الفتاوى والبيانات والتصريحات والاجابات والمواقف التي طرحها سماحته حول هذا الموضوع. ففي سؤال موجه لسماحة السيد السيستاني من قبل صحيفة (أماهي) اليابانية: ((بأن غالبية الشعب العراق من الشيعة، ما هو الدور الذي يريد أن يؤديه شيعة العراقي سياسياً؟)) (٢٣).

أجاب سماحته بما نصه: ((أما ما يريده الشيعة فهو لا يختلف عما يريده سائر أبناء الشعب العراقي من استيفاء حقوقهم بعيداً عن أي لون من ألوان الطائفية، وأما شكل نظام الحكم فيلزم أن يحدده الشعب العراقي بجميع أبنائه من مختلف الأعراق والطوائف وآلية ذلك هي الانتخابات العامة)) (٢٤).

ويؤكد سماحته على ضرورة أن تكون الانتخابات العامة الحرة المباشرة هي المعيار الأول والأساس في منح صفة الشرعية لأي من الجهات والهيئات والمجالس، وذلك بمختلف المسميات والتوصيفات والصلاحيات المناطة بها، ففي سؤال موجه لسماحته من قبل صحيفة الـ (واشنطن بوست) حول اتفاق ١٥/١١/٢٠٠٣ * مفاده: ((ما هي وجهة نظر السيد بالنسبة إلى الخطة الجديدة لانتقال السلطة في العراق؟ هل يرتضيها؟)) (٢٥) أجاب سماحته بإصدار البيان الآتي:

بسم الله الرحمن الرحيم

((إن لسماحة السيد - دام ظله - بعض التحفظات على الخطة المذكورة:

(أولاً): إنها تبني على اعداد قانون الدولة العراقي لفترة الانتقالية من قبل مجلس الحكم بالاتفاق مع سلطة الاحتلال، وهذا لا يضيف عليه صفة الشرعية، بل لا بد لهذا الغرض من عرضه على ممثلي الشعب العراقي لإقراره.

(ثانياً): إن الآلية الواردة فيها انتخاب أعضاء المجلس التشريعي الانتقالي لا تضمن تشكيل مجلس يمثل الشعب العراقي تمثيلاً حقيقياً، فلا بد من استبدالها بآلية أخرى تضمن الشرعية، ألا وهي الانتخابات، ليكون المجلس منبثقاً عن إرادة العراقيين ويمثلهم بصورة عادلة، ويكون بمنأى عن أي طعن في شرعيته، ولعل بالإمكان اجراء الانتخابات اعتماداً على البطاقة التموينية مع بعض الضمائم الأخرى)) (٢٦).

ومن خلال رؤية تحليلية موضوعية للواقع الاجتماعي والسياسي للشعب العراقي يبين سماحته موقفه من مسألة الانتخابات بوصفها الطريقة المثلى لتمكين الشعب العراقي من تشكيل حكومة تمثل جميع مكوناته وترعى المصالح العليا للشعب وتبعد شبح التدخلات الخارجية بكل ما تحمله من أغراض لا تنسجم والمصلحة الوطنية.

ففي سؤال موجه لسماحته من قبل مجلة ((ديرشيلغل)) الألمانية مفاده: ((إنكم يا سماحة السيد تجبذون اجراء انتخابات عامة قبل نهاية شهر حزيران في حين يعمل المحتلون على إطالة فترة بقائهم ويدعون إلى تشكيل مجلس انتقالي غير منتخب من الشعب ينقل السلطة فيما بعد لحكومة منتخبة في مستقبل غير معروف، ما رأيكم في هذا لخطط؟)) (٢٧).

أجاب سماحته بما نصه: ((إن الانتخابات هي الطريقة المثلى لتمكين الشعب العراقي من تشكيل حكومة ترعى مصالحه، وفي بلد مثل العراق متنوع الأعراق والطوائف لا يمكن تجاوز المحاصصة العرقية والطائفية في أية تشكيلة حكومية إلا بالرجوع إلى صناديق الاقتراع ولكن إذا لم يكن تيسير اجراء الانتخابات في المدة المتبقية إلى نهاية حزيران - وليس السبب وراء ذلك إلا محاطة سلطة الاحتلال وتسويقها المستمر في اتخاذ الخطوات اللازمة لإعداد الانتخابات طوال الأشهر السابقة - فإنه لا بد من التأكيد على أمرين:

١. ضرورة الإسراع في الاعداد لإجراء الانتخابات في أقرب فرصة ممكنة والمطلوب تقديم ضمانات واضحة كقرار من مجلس الأمن الدولي - بذلك ليطمئن الشعب العراقي بأن الانتخابات سوف لن تعرقل مرة أخرى لذرائع مشابهة لما طرح اليوم.

٢. ضرورة تحديد صلاحيات الهيئة غير المنتخبة التي تسلم لها السلطة في الثلاثين من حزيران، وعدم تمكينها من اتخاذ القرارات المهمة المتعلقة بالأساسيات المستقبلية في بناء الدولة واستقرار نظامها السياسي وترك ذلك للحكومة المنتخبة من المجلس المنتخب أصلاً من الشعب مباشرة)) (٢٨).

وفي استفتاء تقدم به جمع من المؤمنين لسماحة السيد السيستاني (دام ظله) حول الانتخابات العراقية يطرح سماحته رؤية حول أهمية الانتخابات وضرورة المشاركة الواسعة فيها لاختيار ممثلي الشعب، وذلك على أساس الكفاءة والنزاهة والوطنية، حيث جاء في هذا الاستفتاء ما يلي نصه: ((مع اقتراب موعد انتخابات مجلس النواب - الذي انيط به مهمة تعديل الدستور وإقرار عشرات اللوائح القانونية، وتنبثق منه الحكومة الجديدة التي تدير البلاد للسنوات الأربعة القادمة - يسأل الكثير من المؤمنين عن موقف المرجعية الدينية العليا تجاه المشاركة في هذه الانتخابات، وهل يختلف نظرها إليها عما كان عليه في الانتخابات الماضية؟ يرجى توضيح ذلك، أدام الله لنا المرجع ذخراً وملاذاً)) (٢٩).

وأجاب سماحة السيد على هذا الاستفسار بما نصه: ((إن هذه الانتخابات لا تقل أهمية عن سابقتها، وعلى المواطنين - رجالاً ونساءً - أن يشاركوا فيها مشاركة واسعة، ليضمنوا حضوراً كبيراً وقوياً للذين يؤتمنون على ثوابتهم ويحرصون على مصالحهم العليا في مجلس النواب القادم، ولهذا الغرض لا بد أيضاً من التجنب تشتيت الأصوات وتعريضها للضياع وفق الله الجميع لما يحب ويرضى والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته)) (٣٠).

وبهذا فقد شكلت رؤية سماحة السيد السيستاني حول مسألة (الانتخابات)، الإطار الموضوعي لتحقيق وحفظ الوحدة الوطنية بين أبناء العراق بكافة مكوناته وأديانه ومذاهبه وقومياته وطوائفه.

وعلى أساس كل ما تقدم طرحه في هذا المطلب حول مواقف سماحة السيد السيستاني من الاحتلال الأمريكي للعراق بعد عام ٢٠٠٣، ورؤية سماحته حول مسألة كتابة الدستور العراقي، وكذلك رؤية سماحته حول مسألة الانتخابات، يتبين لنا أن هذه المحاور الرئيسية الثلاث التي تم بحثها شكلت بمضامينها وحشيتها وتأثيراتها العوالم الأساسية التي من خلالها تم تحقيق وحفظ الوحدة الوطنية للعراق، وإنه لا بد من التأكيد على أنه ما كان بالإمكان تحقيق وحفظ الوحدة الوطنية في العراق لولا هذه المواقف وهذا الدور التاريخي المحوري الذي تصدت له مرجعية النجف الأشرف برعاية سماحة السيد علي الحسيني السيستاني (دام ظله).

إن هذه المواقف وهذا الدور الذي نهضت به مرجعية السيد السيستاني في حفظ الوحدة الوطنية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ م، لا يمكن وضعه في خانة ردة الفعل لأحداث ووقائع حدثت وكان التعاطي معها في هذا السياق (رد الفعل)، إنما ما يجب تأكيده هنا هو إن الموقف الفقهي والفكري لمرجعية السيد السيستاني كانت وما زالت الأساس الذي قامت عليه جميع هذه المواقف والرؤى المطروحة فيما يتعلق بموضوع حفظ الوحدة الوطنية سواء من خلال موقف سماحته من مسألة الاحتلال الأمريكي للعراق بعد عام ٢٠٠٣ م، أم رؤية سماحته حول مسألة كتابة الدستور العراقي بعد عام ٢٠٠٣ م، أم رؤية سماحته حول مسألة الانتخابات.

حيث يتمثل هذا الموقف الفقهي والفكري لسماحة السيد في هذا الجانب باعتماد (ولاية الأمة على نفسها) كمتبنى فقهي لسماحته وفي هذا التبيان يتضح لنا من خلال الشرح الذي قدمه سماحته حول رؤية الشيخ (النائيني) في قضية (سمرة بن جندب مع رجال من الأنصار) وحديث (لا ضرر ولا ضرار) للنبي الأكرم محمد بن عبد الله (ص) في

هذه القضية، وذلك في كتاب (قاعدة لا ضرر ولا ضرار) الذي تضمن محاضرات سماحته حول هذه القاعدة*.

المبحث الثاني: رؤية سماحة السيد السيستاني

حول مسألة نبذ التطرف في العراق بعد عام ٢٠٠٣.

شهد العراق بعد عام ٢٠٠٣ م بروز ظواهر سلبية خطيرة أسهمت وبشكل كبير في خلق حالة عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي والأمني، وهو الأمر الذي هدد النسيج الاجتماعي للشعب العراقي والهوية الوطنية للشعب العراقي بكل مكوناته ولعل من أبرز تلك الظواهر هي ظاهرة التطرف الخطيرة التي إذا ما أصابت مجتمع ما ترمي به في دائرة التعصب وعدم التسامح والاقصاء والاضرار وبحقوقه وعدم احترام الرأي والرأي الآخر وبالتالي الدخول في دوامة العنف المضاد وإشاعة الكراهية بين مكوناته واطيافه. وقد أثرت مرجعية سماحة السيد السيستاني للتصدي لمعالجة هذه الظاهرة الخطيرة، وذلك على صعد ومستويات مختلفة، الديني منها والمذهبي (الطائف) ويتضح ذلك من خلال الفتاوى والبيانات والاجابات والتصريحات والرسائل والمواقف التي طرحها سماحته حول مسألة (مبدأ التطرف) بكافة صورته واشكاله وحيثياته.

وللتطرف بأنواعه المختلفة معنى لغوي واصطلاحي عند الكثير من المفكرين التابعين لمدارس فكرية ذات اتجاهات مختلفة وعديدة.

المعنى اللغوي للتطرف يعني: قاتل الرجل تطرفاً، اي ابتعد^(٣١).

أما المعنى الاصطلاحي للتطرف فهو: القول او الفعل المخالف للشرعية.

وقال النووي: المتطرفون هم الغالون المتجاوزون للحدود في اقوالهم وافعالهم.

وقد يعني الادانة، أي ما يدين به الإنسان، وقيل اسم لجميع ما يعبد به الله تعالى^(٣٢)

وقد عرفه صاحب القاموس الفقهي: الاعتقاد بالجنان والإقرار باللسان وعمل الجوارح بالاركان^(٣٣).

ويرى (كارل منهيم) ان حالة الجمود الفكري او الانغلاق العقائدي تسود المجتمعات الراكدة، عندما تحتكر طائفة او طبقة لنفسها حق الوعظ والإرشاد والتعليم وتفسير

ظواهر الكون اجتماعية كانت او طبيعية ووجود هذه الطبقة واستمرارها رهن عاملين اجتماعيين:

أولاً: قدرتها على تنظيم صفوفها كجماعة، مما يعطي قوة وتأثير لأنماط الفكر المغلق الذي تستمد غالباً من مذهب معين، ومن ثم تفسر به الوجود والمعرفة.
ثانياً: تباعد هذا الفكر عن صراعات الحياة اليومية التي لا تتوقف، فهذا الفكر ينشأ من محاولة السيطرة على الطبيعة او المجتمع، بل ينشأ غالباً من اطر دينية وأفكار جاهزة سلفاً^(٣٤).

ويرى عاطف احمد: ان التطرف انتهاك للقيم الاجتماعية والسياسية القائمة ويتدرج هذا الانتهاك من مجرد الخروج عن الفكر والأيدلوجية السائدة في المجتمع الى صورة أكثر تجسيدا، كما هو في اعمال العنف التي تمارسها الجماعات المتطرفة^(٣٥).
التطرف عند المذاهب الاسلامية.

تبنّت الاصولية الإسلامية متمثلة بأفكار منظريها مثل: ابي الاعلى المودودي وسيد قطب الذي اصبحت افكارهم و تنظيماتهم مصدر تغذية للتيارات الإسلامية المتطرفة^(٣٦)، وركزت في مساعيها على مفهوم (هوية المشروع) لخلق نظام هوية جديدة يعادي المجتمع القائم وينشر الفوضى فيه ويسبب تغير هياكل المجتمع القائم الى مسارات اعلانية عقائدية باعتبار الاشكال والهياكل الموجودة غير ذي فائدة او ملوث بالوثنية^(٣٧)، حسب الرؤية الجديدة للدين الذي يقوم على معاداته للغرب ومخاصمة الدولة القومية باعتبارها نتاج غربي وليس اسلامي وهذا ما اشار له ابي الاعلى المودودي عندما قال بضرورة تفهم ان الاحساس بالهندية والتركية والافغانية والعربية والايرائية بين المسلمين يستلزم بالضرورة محو القومية الإسلامية وتفتيتها وهذه ليست نتيجة ما يفضي به العقل والمنطق^(٣٨).

ان ما رأيناه مرارا في الواقع الفعلي، عندما ظهرت بين المسلمين العصبية الوطنية او الجنسية نتج عنها بالضرورة ضرب عنق المسلم واثبت المسلمون صدق تفكير رسول الله صلى الله عليه واله وسلم عندما قال (لا ترجعوا بعدي كفارا يضرب بعضهم

رقاب بعض) فضلاً عن عصيانهم هذا الامر فان كان هذا العمل الداعين الى الوطنية فمن الافضل ان يكفوا عن خداع انفسهم واقوالهم وليعلموا ان الدعوة الى القومية والوطنية تخالف دعوة محمد رسول الله صلى الله عليه واله وسلم وهي عتق جندها ويؤكد ذلك على استحالة اجتماع قوميتين بقلب انسان وهو يقصد القومية الإسلامية في مقابل القومية المحلية الوطنية او الجنسية^(٣٩).

ويبقى الامر المهم والمتعلق لكل هوية متمثلا في المنافع لصالح الناس الذين يتمتعون اليها^(٤٠).

ويمكننا أن نصف ما طرحه سماحة السيد السيستاني حول مواجهة كل أنواع التطرف السياسي والاجتماعي والطائفي الذي تولد في العراق بعد الاحتلال الامريكي على مستويين رئيسيين هما:

أولاً: على المستوى الديني.

ثانياً: على المستوى المذهبي (الطائفي).

أولاً: على المستوى الديني

يطرح سماحة السيد السيستاني رؤية حول مسألة (نبذ التطرف)، وذلك على المستوى الديني التي بين فيها سماحته رؤية ومواقف المرجعية من الأديان الأخرى وضرورة اتباع مبدأ التسامح ونبذ التطرف بوصفهم من أبناء هذا الوطن العزيز لهم وأخوة لنا في الإنسانية وشركائنا في الوطن ولهم حقوق متساوية مع حقوق جميع أبناء الشعب العراقي بمختلف قومياتهم ومذاهبهم وطوائفهم. ففي سؤال وجهته لسماحته مجلة ((دير شينغل)) الألمانية مفاده: ((هناك من يتخوف من إقامة حكم ديني يحرم الأقليات من بعض حقوقها في ضوء تصريحات متطرفة من قبل البعض، والاعتداء على حياة وممتلكات عراقيين من طوائف مختلفة من دون مبرر، فهل هناك ما يبرر تلك المخاوف أم سيبقى كل شيء كما هو الآن بالنسبة للمسيحيين والطوائف الأخرى؟))^(٤١).

يجيب سماحته على هذا السؤال بما نصه: ((إن القوى السياسية والاجتماعية الرئيسية في العراق لا تدعو إلى قيام حكومة دينية، بل إلى نظام يحترم الثوابت الدينية للعراقيين

ويعتمد مبدأ التعددية والعدالة والمساواة كما مر. وقد سبق للمرجعية الدينية أن أوضحت أنها ليست معنية بتصدي الحوزة العلمية لممارسة العمل السياسي وانها ترتأي لعلماء الدين أن يناوؤا بأنفسهم عن تسلم المناصب الحكومية، وأما ما يقع أحياناً من بعض الاعتداءات على غير المسلمين فهو أمر مرفوض تماماً وسيتم القضاء عليها بعد تمكين قوات الشرطة والمحاكم من أدداء مهامها بصورة كاملة)) (٤٢).

وكان سماحته قد أصدر بيان حول الاعتداءات التي طالت عدداً من الكنائس المسيحية في بغداد والموصل جاء فيه:

بسم الله الرحمن الرحيم

((في مسلسل الأعمال الاجرامية التي يشهدها العراق العزيز وتستهدف وحدته واستقراره واستقلاله تعرض عدد من الكنائس المسيحية في بغداد والموصل إلى اعتداءات آثمة استقرت عن سقوط عشرات الضحايا الأبرياء بين قتيل وجريح، كما تضرر من جرائها الكثير من الممتلكات العامة والخاصة، وانا إذ نشجب وندين هذه الجرائم الفظيعة ونرى ضرورة تظافر الجهود وتعاون الجميع - حكومة وشعباً - في سبيل وضع حد للاعتداء على العراقيين وقطع دابر المعتدين تؤكد على وجوب احترام حقوق المواطنين المسيحيين وغيرهم من الأقليات الدينية ومنهم حقهم في العيش في وطنهم العراق في أمن وسلام. نسأل الله العلي القدير أن يحب العراقيين جميعاً كل سوء ومكرهه وينعم على هذا البلد العزيز بالأمن والاستقرار أنه سميع مجيب)) (٤٣)

١٥/عادي الثانية/١٤٢٥ هـ، وكتب السيدي السيستاني ٢٠٠٢/٨/٢ م.

وفي إشارة واضحة إلى ترسيخ مبادئ السلام والتسامح الديني ونبد التطرف بين الأديان، يبين سماحة السيد السيستاني (دام ظله) عن روح التضامن والأخوة مع أخواننا المسيحيين في العراق وكل المسيحيين في العالم، وذلك من خلال رسالة التعزية التي وجهها سماحته إلى غبطة الكاردينال (انجلو سودانو) امين سر حاضرة الفاتيكان بمناسبة وفاة البابا يوحنا بولس الثاني، حتى جاء في هذه الرسالة ما نصه:

بسم الله الرحمن الرحيم

نعزيكم وسائر اتباع الكنيسة الكاثوليكية بوفاة الحبر الأعظم (يوحنا بولس الثاني) بابا الفاتيكان، الذي أدى دوراً مميزاً في خدمة قضايا السلام والتسامح الديني، وحضي بذلك باحترام الناس من مختلف الملل والأديان. إن البشرية اليوم بأمس الحاجة إلى العمل الجاد الدؤوب - ولاسيما الزعامات الدينية والروحية - لتثبيت قيم المحبة والتعايش السلمي المبني على رعاية الحقوق والاحترام المتبادل بين أتباع مختلف الأديان والمناهج الفكرية. نسأل الله العليّ القدير أن يأخذ بأدي الجميع إلى ما فيه صلاح الإنسانية وسعادتها، ونتمنى لكم ولسائر المسيحيين في العالم الخير والسلام)) (٤٤).

٢٥/صفر / ١٤٢٦ هـ، ٥/نيسان / ٢٠٠٥ م، مكتب سماحة السيد السيستاني - دام ظله - النجف الأشرف.

ومن خلال رسالة موجهة للشعب العراقي أبان الفتنة الطائفية التي حدثت بعد عام ٢٠٠٥ في العراق يؤكد سماحته السيد السيستاني على حماية اتباع الأديان الأخرى وجميع الأقليات الدينية داخل العراق بقوله: ((وأقول لمن يتعرضون بالسوء والأذى للمواطنين غير المسلمين من المسيحيين والصابئة وغيرهم، أن اسمعتم أن أمير المؤمنين علياً - عليه السلام - بلغه أن امرأة غر مسلمة تعرضت لها بعض من يدعون الإسلام، وأرادوا انتزاع حليها فقال - عليه السلام - ((لو أن إمراً مسلماً مات من بعد هذا أسفاً ما كان به ملوماً بل كان به عندي جديراً)). فلماذا تسيئون إلى أخوانكم في الإنسانية وشركائكم في الوطن؟)) (٤٥).

ومن خلال رؤية موضوعية لترسيخ قيم المحبة والتعايش السلمي والاحترام المتبادل ونبذ التطرف بين أتباع مختلف الأديان وذلك على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي يثبت سماحة السيد السيستاني (دام ظله) والتي أوردتها في معرض اجابته عن سؤال موجه لسماحته من قبل مجلة (فورسايث) اليابانية مفاده: ((ازداد في الفترة الأخيرة التوتر بين اتباع الديانات التوحيدية الرئيسية وهي الإسلام والمسيحية واليهودية فما هي رؤيتكم لتحقيق هذا التوتر)) (٤٦)، حيث أجاب سماحته بما نصه: ((يجب أن يسعى الجميع - ولاسيما الزعامات الدينية والروحية - لتثبيت قيم المحبة والتعايش السلمي المبني على

رعاية الحقوق والاحترام المتبادل بين أتباع مختلف الأديان والاتجاهات الفكرية، ولكن المؤسف أن ما صدر أخيراً من تصريحات لبابا الفاتيكان ومن قبلها قضية الرسوم الكاريكاتورية قد أضرت كثيراً بفرص تكريس السلام والتسامح الديني بين المسلمين والمسيحيين ولا بد من تصحيح المواقف واتخاذ تدابير مناسبة لتدارك ما وقع^(٤٧).
ثانياً: على المستوى المذهبي (الطائفي).

شكلت رؤية سماحة السيد السيستاني في مسألة نبذ التطرف على المستوى المذهبي (الطائفي) في العراق المسار السليم والصحيح لإنقاذ الشعب العراقي بكافة مكوناته وأطيافه من الدخول في أتون الحرب الاهلية التي كادت أن تقع لولا حكمة ورؤية ومواقف سماحته حول مسألة نبذ التطرف وذلك على المستوى المذهبي (الطائفي)، لاسيما في الأحداث الكبيرة والخطيرة التي وقعت فيما عرف (بالفتنة الطائفية) التي حدثت في العراق، وذلك بعد عام ٢٠٠٥ م، حيث شكلت هذه الرؤية وهذه المواقف من سماحة السيد السيستاني طوق النجاة وصمام الأمان للشعب العراقي في عبور وتجاوز تلك الحقبة الصعبة والخطيرة من تاريخ العراق المعاصر من تأريخ الدولة العراقية بعد التغير.

إن المتتبع لمسار الأحداث التي وقعت في تلك المرحلة يدرك أهمية الدور الذي قامت به مرجعية السيد السيستاني في ابعاد شبح الحرب الأهلية عن الشعب العراقي وما كانت قد تسببت به هذه الحرب من مآسي ومخاطر وتهديدات في ضرب النسيج الاجتماعي للشعب العراقي والوحدة الوطنية. وبذلك شكلت رؤية ومواقف سماحته أبان تلك المرحلة المفصلية من تأريخ العراق المعاصر الركيزة الأساسية في حماية الوحدة الوطنية لأبناء الشعب العراقي بكافة مكوناته وأطيافه حول مسألة نبذ التطرف المذهبي (الطائفي) في العراق الجديد. ففي استفتاء حول الممتلكات العامة، ومساجد أهل السنة وجه سماحته إرشادات الزم بها كافة أبناء الشعب في ذكر بعض الحوادث فقال: ((قام بعض من يحسب على المذهب باقتحام بعض مساجد أخواننا أهل السنة وطردهم أئمة الجماعة منها))، يبين سماحته فيما يلي نصه: (هذا العمل مرفوض تماماً ولا بد من رفع

التجاوز وتوفير الحماية لأئمة الجوامع وإعادةتهم إلى جوامعهم معززين مكرمين)) (٤٨)، وفي استفتاء تقدم به التيار الصدري لسماحة السيد السيستاني حول تهديدات الزرقاوي جاء فيه: ((لا يخفى على سماحتكم التهديدات التي أطلقها أخيراً عملاء الثالوث المشؤوم ضد أتباع أهل البيت سلام الله عليهم، حيث أعلن من يسمى بالزرقاوي حرباً على الشيعة في العراق. فما هو رأيكم حول هذه المسألة الخطيرة، وما هي السبل لرفع الضرر عن اتباع أهل البيت عليهم السلام وما هي توصياتكم للشيعة خصوصاً وللعراقيين عموماً))،

فجاء في إجابة سماحة السيد السيستاني على هذا الاستفتاء ما يلي نصح: ((إن الهدف الأساسي من إطلاق هذه التهديدات وما سبقها وأعقبها من أعمال إجرامية استهدفت عشرات الآلاف من الأبرياء في مختلف أنحاء العراق هو إيقاع الفتنة بين أبناء هذا الشعب الكريم وإبقاء الحرب الأهلية في هذا البلد العزيز للحيلولة دون استعادة سيادته من الاحتلال، وإننا في الوقت الذي نعبر فيه عن بالغ الاسى لكل قطرة دم عراقية تسفك ظلماً وعدواناً ونتألم لآهات الثكالي وبكاء اليتام وأنين الجرحى وندعو المؤمنين من أتباع أئمة أهل البيت عليهم السلام إلى الاستمرار في ضبط النفس مع مزيد من الحيلة والحذر ... كما ندعو سائر العراقيين إلى العمل على ما يعزز وحدة هذا الشعب ويشد من أواصر الألفة والمحبة بين أبنائه ويكون ذلك بالمنع - قولاً وعملاً - من الانتماء إلى هذه الفتنة المنحرفة ... وندعو الحكومة العراقية إلى العمل الجاد والدؤوب لتوفير الأمن والاستقرار لجميع العراقيين ورعاية كامل حقوقهم ومنع الأذى عنهم بغض النظر عن انتماءاتهم العرقية والمذهبية الفكرية)) (٤٩).

وفي أحلك الظروف والأحوال كان سماحة السيد السيستاني هو الراعي الأول للوقوف دون انزلاق الأمور نحو التطرف والكراهية وبالتالي العنف والعنف المضاد. ففي البيان الذي أصدر سماحته حول الاعتداء الآثم على مقام الامامين العسكريين (عليهما السلام) يؤكد سماحته على ما يلي: ((إن الكلمات قاصرة عن إدانة هذه الحركة النكراء التي قصد التكفيرين من ورائها إيقاع الفتنة بين أبناء الشعب العراقي ليتيح لهم الوصول

إلى أهدافهم الخبيثة مؤكدين على الجميع وهم يعيشون حال الصدمة والمأساة للجرعة المروعة ألا يبلغ بهم ذلك مبلغاً يجرحهم إلى اتخاذ ما يؤدي إلى ما يريده الأعداء من فتنة طائفية طالما عملوا على ادخال العراق في أونها)). وفي السياق نفسه فإن سماحة السيد السيستاني (دام ظله)، كان قد وجه رسالة للشعب العراقي بهذا الخصوص ومما جاء فيها: ((إنني أجود اليوم بذاتي إلى جميع أبناء العراق الغياري من مختلف الطوائف والقوميات بأن يعوا حجم الخطر الذي يهدد مستقبل بلدهم ويتكاتفوا في مواجهته بنزك الكراهية والعنف واستبدالها بالمحبة والحوار السلمي لحل كافة المشاكل والخلافات. كما أناشد كل المخلصين الحريصين على وحدة هذا البلد ومستقبل أبنائه من أصحاب الرأي والفكر والقادة الدينيين والسياسيين وزعماء العشائر وغيرهم بأن يبذلوا قصارى جهودهم في سبيل وقف هذا المسلسل الدامي الذي لو استمر - كما يريده الأعداء - فسوف يلحق أبلغ الضرر بوحدة هذا الشعب ويعيق لأمد بعيد تحقيق آماله في التحرر والاستقرار والتقدم)).^(٥٠)

ومن خلال تشخيص وتحليل بالغ الدلالة حول واقع الشعب العراقي من الناحية المذهبية والعلاقة بين العراقيين من أبناء المذاهب الإسلامية المختلفة (الشيعة والسنة)، يجيب سماحته على سؤال موجه من قبل مجلة (فورسايث)، اليابانية مفاده: ((هل هناك حل للصراع الشيعي السني في العراق، وما هو دور الزعامات الدينية في ذلك؟)).، يجيب سماحته بما نصه: ((لا يوجد صراع ديني بين الشيعة والسنة في العراق، بل هنالك أزمة سياسية، ومن الفرقاء من يمارس العنف الطائفي للحصول على مكاسب سياسية وخلق واقع جديد بتوازنات مختلفة عما هي عليها الآن، وقد تسبب هذا في زج بعض الأطراف الأخرى أيضاً في العنف الطائفي، ويضاف إلى ذلك ممارسات التكفيريين الذين يسعون الى تأجيج الصراع بين الطرفين ولهم مشروعهم المعروف. ونتيجة ذلك كله هو ما نشهده اليوم من عنف أعمى يضرب البلد في كل مكان يحصد أرواح آلاف الأشخاص وقد تسبب في تهدير وتشريد أعداد كبيرة أخرى من المواطنين)).^(٥١)

وفي سياق متصل بدور مرجعية السيد السيستاني في مسألة نبذ التطرف في العراق طرح سماحته رؤيته حول موضوع الحوار بين المذاهب الإسلامية كأساس ومتعلق للتقارب بين هذه المذاهب، للابتعاد بها من حالة التقوقع والانغلاق والتطرف الفكري الذي يعد الجذر الأساسي لكل أنواع التطرف المذهبي ... إلخ. ويتضح من هذه الرؤية لسماحة السيد السيستاني في العديد من البيانات والاجابات والتصريحات التي طرحها سماحته حول هذا الموضوع (الحوار بين المذاهب الإسلامية)، ففي سؤال وجهته ممثلة جريدة الزمان العراقية لسماحته مفاده: ((يكتسب الحوار بين المذاهب الإسلامية أهمية خاصة في التقريب بين وجهات نظر المذاهب الإسلامية حول العديد من القضايا، فهل في نيتكم تبني مبادرة للحوار مع أهل السنة في العراق؟)) (٥٢).

يجيب سماحته على هذا السؤال بما يلي نصه: ((التواصل مع أخواننا أهل السنة قائم سواء عن طريق اللقاءات المباشرة أم غيرها، ووجهات النظر بيننا وبينهم متطابقة أو متقاربة في معظم القضايا الرئيسية، والحوار هو الأسلوب الأمثل لحل الخلاف إن وجد)) (٥٣).

وفي السياق نفسه يجيب سماحته على سؤال لمجلة (المكتبة / النادي الحسيني في النبطية) مفاده: ((ما هي الخطة التي يتبعها آية الله السيستاني (دام ظله) والحوزة المباركة لتفادي النعرات المذهبية والعراقية التي تواجه المجتمع العراقي والتي تعمل الأجهزة الاستخباراتية المعادية على تأجيجها)).

يجيب سماحته بما نصه: ((إن القوى السياسية والاجتماعية العراقية ومعظم الشعب العراقي على وعي تام بمخاطر الانسياق وراء النعرات العرقية والطائفية، ونحمد الله تبارك وتعالى أنه لم تقع من الحوادث المؤسفة المسببة عن ذلك طوال الأشهر الماضية إلى الجزء اليسير، وقد تعاون الجميع على تطويقها والحد من نتائجها السلبية. وقد اتخذت خطوات مباركة في التنسيق والتواصل بين مختلف الطوائف والقوميات تجنباً عن أي اصطدام عرقي أو طائفي، نسأل الله تعالى مزيد التوفيق للقائمين بها)).

وفي سؤال وجهته لسماعته شبكة (CNN) الأمريكية مفاده: ((ما هي رؤية السيد بشأن العلاقة بين السنة والشيعة، وهل أن حوادث العنف التي وقت أخيراً يمكن أن تتكرر وتتصاعد في المستقبل؟)) يؤكد سماحة السيد السيستاني على ما يلي نصه: ((إن العلاقة الأخوية بين الشيعة والسنة في العراق لن تتأثر ببعض الحوادث المؤسفة التي وقعت مؤخراً، وقد سعى الكل في تطويقها واتخاذ ما يلزم لعد تكرارها، ومن المؤكد أن العراقيين جميعاً سنة وشيعة وغيرهم حريصون على وحدة بلدهم والدفاع عن ثوابته الدينية والوطنية، كما أنهم تفقون على ضرورة التأسيس لنظام جديد يقر مبدأ العدالة والمساواة بين جميع أبناء هذا البلد في حين مبدأ العدالة والمساواة بين جميع أبناء هذا البلد في جنب مبدأ العدالة واحترام الرأي الآخر))^(٥٤)، وكان سماحة السيد السيستاني (دام ظله) قد أصدر بيان حول الوحدة الإسلامية ونبد الفتنة الطائفية ومما جاء فيه: ((تمر الأمة الإسلامية بظروف عصبية وتواجه أزمات كبرى وتحديات هائلة تمس حاضرها وتهدد مستقبلها ويدرك الجميع - والحل هذه - مدى الحاجة إلى نص الصفوف ونبد الفرقة والابتعاد عن النعرات الطائفية والتجنب عن إثارة الخلافات المذهبية، تلك الخلافات التي مضى عليها قرون متطاولة ولا يبدو سبيل إلى حلها بما يكون مرضياً ومقبولاً لدى الجميع، فلا ينبغي إذا أثارة الجدل حولها خارج إطار البحث العلمي الرصين، ولا سيما أنها لا تمس أصول الدين وأركان العقيدة، فأن للجميع يؤمنون بالله الواحد الأحد ورسالة النبي المصطفى - وبالمعاد ويكون القرآن الكريم - الذي صانه الله تعالى من التعريف - مع السنة النبوية الشريفة مصدراً للأحكام الشرعية وعودة أهل البيت، ونحو ذلك مما يشترك فيها المسلمون عامة ومنها دعائم الإسلام: الصلاة والصيام والحج وغيرها. فهذه المشتركات هي الأساس القويم للوحدة الإسلامية، فلا بد من التركيز عليها لتوثيق أواصر المحبة والمودة بين أبناء هذه الأمة ولا أقل من العمل على التعايش السلمي بينهم مبنياً على الاحترام المتبادل وبعيداً عن المشاحنات المذهبية والطائفية أياً كانت عناوينها))^(٥٥).

وبناء على كل ما تقدم طرحه في هذا البحث حول رؤية سماحة السيد السيستاني بوصفه راعي مشروع الوحدة الوطنية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ م، ورؤية سماحته حول مسألة نبذ التطرف في العراق بعد عام ٢٠٠٣ م، يمكننا القول أن دور مرجعية السيد السيستاني في حفظ الوحدة الوطنية ونبذ التطرف في العراق وذلك بعد عام ٢٠٠٣ م كان وما زال دوراً محورياً في بقاء العراق دولة موحدة أرضاً وشيعاً، وإن المتتبع لمسار الأحداث في العراق وذلك بعد عام ٢٠٠٣ م، وما أرسزته من معطيات وتداعيات ومخاطر وتهديدات يدرك حقيقة أنه لولا هذا الدور الذي نهجت به مرجعية سماحة السيد السيستاني (دام ظله) لما كان بالإمكان تصور شكل الدولة العراقية المعاصرة سواء على مستوى وحدة أراضيها ووحدة شعبها، ذلك أن كثيراً من التوقعات والمشاريع والخطط تلاشت وتحطمت واندثرت نتيجة لهذا الدور التأريخي الذي نهضت به المرجعية، إذ تحول السيد السيستاني من رمز شيعي إلى رمز وطني في الوجدان الشعبي العراقي، عندما أظهر تسامياً فوق الهوية الذاتية بخطابه ومواقفه نحو الهوية الوطنية الأكبر.^(٥٦)

ولقد كان لتلك المواقف الحكيمة الأثر الكبير في الحفاظ على العراق موحداً لجميع أبنائه ... وإن المتتبع لحركة سماحته في مواجهة الأحداث في العراق بعد عام ٢٠٠٣ م، يلاحظ جملة من الأمور والثوابت والتي تعبر عن التزام مبدئي من سماحة السيد يهدف على الحفاظ على السادة والاستقلال ووحدة العراق أرضاً وشيعاً والحفاظ على حقوق أبناء الشعب العراقي بكافة مكوناته وأطيافه وذلك بشكل متساوي بين جميع هذه المكونات للشعب العراقي ولاسيما حقوق الأقليات الدينية والعرقية والمذهبية ... إلخ.^(٥٧)

حيث أن من أولى المهام التي اضطلعت بها مرجعية سماحة السيد السيستاني هي توحيد صفوف الأمة والمكونات السياسية، وذلك من أجل رسم حاضر ومستقبل مشرق يليق بتاريخ وحضارة هذا البلد العزيز.^(٥٨)

إن مسألة التصدر لبحث ودراسة وتوثيق وتحليل التراث (الفقهي والفكري) لسماحة السيد السيستاني (دام ظله) لا سيما فيما يتعلق بالشأن العراقي بشكل عام بعد عام ٢٠٠٣، تعد بمثابة مسؤولية علمية كبيرة ملقاة على عاتق الباحثين والمهتمين بالشأن

العراقي بكافة جوانبه السياسية منها والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ذلك أن الدور الذي قامت به مرجعية سماحة السيد (دام ظله) في هذا المجال فتح آفاقاً واسعة لبحث ودراسة وتوثيق وتحليل الفتاوى والبيانات والرسائل والاجابات والمواقف الصادرة عن سماحته والمتعلقة بالشأن العراقي بعد عام ٢٠٠٣ م، وذلك لما حوته هذه الفتاوى والبيانات والرسائل والاجابات والمواقف من مضامين وأبعاد ودلالات غية في الأهمية، وذلك على المستوى السياسي والاجتماعي والثقافي، لاسيما على مستوى حفظ الوحدة الوطنية وبند التطرف في العراق بعد عام ٢٠٠٣ م، حيث جاء العنوان الرئيسي لهذا البحث.

الخاتمة:

ان الدور الذي قامت به مرجعية النجف الاشرف في التصدي للأحداث والوقائع والمنعطفات التاريخية المفصلية التي تعرض لها الشعب العراقي، وذلك منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة عام (١٩٢١) ولغاية اليوم، يعد دوراً محورياً في قيام هذه الدولة الحديثة، ونيل استقلالها الكامل والناجز، وكذلك في الحفاظ على كيان هذه الدولة ووجودها ووحدتها ارضا وشعبا.

وفي هذا السياق يبرز الدور المحوري الذي قامت به مرجعية سماحة السيد السيستاني (دام ظله) في قيام الدولة العراقية المعاصرة، وذلك بعد الاحتلال الامريكي للعراق عام (٢٠٠٣)، حيث جاء هذا الدور لسماحته متمثلاً برفض هذا الاحتلال والتصدي له ولمشاريعه وغاياته التي حاول ان يطرحها في العراق بعد عام (٢٠٠٣ م)، وهنا جاءت الفتاوى والبيانات والرسائل والاجابات التي طرحها سماحة السيد (دام ظله) لتؤكد موقف مرجعية النجف الاشرف في مقاومة الاحتلال والتصدي له عبر تحقيق ارادة الشعب العراقي على مستوى كتابة الدستور واجراء الانتخابات المباشرة التي يعبر من خلالها ابناء الشعب العراقي بكافة مكوناته واطيافه عن ارادتهم سواء في كتابة الدستور أو اختيار ممثليهم في المجالس التمثيلية على مستوى البرلمان العراقي والمجالس المحلية، الامر الذي اسهم وبشكل اساسي وكبير في حفظ الوحدة الوطنية للشعب العراقي.

كما برز دور المرجعية لسماحة السيد السيستاني في التصدي لظاهرة التطرف التي برزت في العراق حديثاً إنَّ الفتاوى والبيانات والرسائل والاجابات التي طرحها سماحته في هذا المجال مثلت صمام الامان وطوق النجاة للشعب العراقي للحيلولة دون الدخول في اتون الحرب الاهلية التي كادت ان تذهب بكيان ووجود الدولة العراقية المعاصرة ، بحيث تجعلها شيء من الماضي ، حيث انه لا يمكن تصور شكل الدولة العراقية المعاصرة ، لولا هذا الدور المحوري الذي قامت به مرجعية سماحة السيد السيستاني (دام ظله) ، وذلك على مستوى حفظ الوحدة الوطنية ونبذ التطرف في العراق بعد عام (٢٠٠٣) .

ملخص البحث:

ان المتتبع لمسار تأريخ العراق سوف يدرك حجم الدور الذي قامت به المرجعيات الدينية (الشيعية) في النجف الأشرف في حفظ ورعاية وترسيخ الوحدة الوطنية لأبناء العراق في جميع الأحداث والوقائع السياسية والاجتماعية التي حدثت في العراق منذ تأسيس الدولة العراقية عام (١٩٢١) ولغاية اليوم، كما سوف يدرك ايضا اهمية الدور المحوري الذي قامت به هذه المرجعيات في نبذ التطرف بكل اشكاله وصوره السياسية والدينية والمذهبية والعرقية (القومية). لقد اتسم دور المرجعيات الشيعية وعلى الدوام بالعقلانية والوطنية

والوسطية والاعتدال في أحلك الظروف والمنعطفات التاريخية التي مرت بها الدولة العراقية.

ولا نبالغ كثيرا اذا ما قلنا أن المرحلة التاريخية الراهنة بعد عام (٢٠٠٣ م) ولغاية اليوم هي من اخطر المراحل التاريخية التي مرت بها العراق لما افرزته هذه المرحلة التاريخية من تداعيات وازمات ومخاطر تهدد وجود وكيان العراق وإمكانية تحويله الى دويلات متصارعة فيما بينها على اسس عرقية ومذهبية وطائفية، لولا الدور المحوري الذي قامت به مرجعية السيد السيستاني في النجف الأشرف ممثلة بسماحة السيد السيستاني (دام ظله) في حماية ورعاية وحفظ الوحدة الوطنية لأبناء هذا البلد والدعوة الصادقة الى نبذ كل دعوات التطرف التي برزت وبشكل خطير بعد عام (٢٠٠٣ م) ولغاية اليوم.

فقد شكلت هذه الحقبة الزمنية بتداعياتها وافرازاتها مرحلة تاريخية مفصلية تعد هي الأخطر في تاريخ العراق المعاصر، حيث برز الدور المحوري والكبير الذي قامت به وما زالت مرجعية السيد السيستاني (دام ظله) في التصدي لكل التحديات التي نشبت في هذه الظروف، لتسهم الى حد بعيد في المحافظة على كيان الدولة العراقية وابعاد شبح التفكك والانقسام والتشرذم والقتال الداخلي (الحرب الأهلية) عن العراق.

سيتم التركيز في هذا البحث على اثبات فرضية مفادها: إنَّ لمرجعية السيد السيستاني دوراً محورياً في ترسيخ الوحدة الوطنية ونبذ التطرف في العراق بعد عام ٢٠٠٣، عبر تقديم المعطيات الواقعية التي نجدها في فتاوى وخطب وتصريحات وبيانات سماحة السيد السيستاني التي تؤكد على ضرورة احترام الدستور وتحقيق حكم الاغلبية واجراء الانتخابات ونشر ثقافة التسامح بين أبناء العراق واصرار سماحته على مواجهة كل تحديات الوحدة الوطنية العراقية سواءً كانت الداخلية منها أو الخارجية وصولاً الى تحقيق الاستقرار السياسي في العراق. ان مثل هذه المواقف لمرجعية السيد السيستاني تعد الحصن الحصين لحفظ العراق وشعبه، وان

دراسات وتحليل هذه المواقف والمعطيات تعد بمثابة ضرورة من ضرورات هذه المرحلة من تاريخ العراق

The Role of His Eminence Sayyid Ali Al-Sistani's Religious Authority in Safeguarding National Unity & Renouncing Extremism in Iraq after ٢٠٠٣
Abstract

The follower of the sequence of events at the level of modern and contemporary Iraq's history, realizes the importance of the role played by the Shiite Religious Authorities in Najaf City, in safeguarding, upbringing and consolidating the national unity of the people of Iraq in all the political and social events and facts that have occurred in Iraq since the establishment of the Iraqi state in (١٩٢١) until today.

The importance of the pivotal role played by these Shiite Religious Authorities in rejecting extremism in all its forms and manifestations,

including political, religious, sectarian and ethnic (national). We do not exaggerate much if we say that the current historical stage after ٢٠٠٣ and until today is one of the most dangerous historical stages that Iraq has gone through, as this historical stage has resulted in the repercussions, crises and dangers that threaten the existence and entity of Iraq and the possibility of turning it into conflicting states among themselves on ethnic or sectarian bases, had it not been because of the pivotal role played by the religious authority in Najaf City, represented by His Eminence, Sayyid Ali Al-Sistani, in preventing this and protecting, upbringing and safeguarding the national unity of the people of this country, and the sincere call to renounce all calls for extremism that have emerged dangerously after ٢٠٠٣ and until today.

This time period, with its repercussions and secretions, constituted a pivotal historical stage, which is considered the most dangerous in the history of Iraq, where the pivotal and great role that it played and is still the role of his Eminence Sayyid Ali Al-Sistani's Religious Authority in addressing all the challenges that have arisen in these circumstances to contribute to a large extent in safeguard the entity of the Iraqi state and banishing the specter of disintegration, division, fragmentation, and internal fighting (civil war).

The focus in this research will be on proving the hypothesis that his Eminence Sayyid Ali Al-Sistani's Religious Authority have a pivotal role in consolidating unity and rejecting extremism in Iraq after ٢٠٠٣, through the factual data that we find in the fatwas, statements, messages and answers of his Eminence Sayyid Ali Al-Sistani's Religious Authority that emphasize the necessity of respecting the constitution, achieving the majority, and holding elections, spreading the culture of tolerance among the people of Iraq and his Eminence's insistence on facing all challenges of

Iraqi national unity, whether internal or external, in order to achieve political stability, such attitudes of his Eminence Sayyid Ali Al-Sistani's Religious Authority are considered the fortress of the safeguarding of Iraq and its people. The study and analysis of these attitudes and data is one of the necessities of this stage of the history of Iraq.

الهوامش:

(١) فيما يذكر السيد عامر الحلو أن ولادة السيد السيستاني (دام ظله) في سنة ١٣٤٤ هـ / ١٩٢٥، في مشهد المقدسة أنظر: السيد عامر الحلو: المرجع الديني الكبير السيد السيستاني والمرجعية الرائدة، بحث منشور في كتاب السيد السيستاني (أمة في رجل)، ص ١٦٣. وكذلك تذكر موسوعة النجف الأشرف (المراجع في النجف الأشرف) أن ولادة السيد السيستاني في عام ١٣٤٤ هـ / ١٩٢٥ م، أنظر، جعفر الخليلي، موسوعة النجف الأشرف: المراجع في النجف الأشرف، القسم الثاني، ج ١٢، دار الأضواء للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٨، ص ١٨٤.

(٢) محمد حسين علي الصغير، بحث منشور في كتاب السيد السيستاني، أمة في رجل، ٢٠٠٨، ص ١٠٥-١٠٦.

(٣) حسين محمد علي الفاضلي، أمة في رجل، مؤسسة البلاغ للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٨، ص ٧٣ / ٧٤.

(٤) جعفر الخليلي، موسوعة النجف الأشرف: المراجع في النجف الأشرف، القسم الثاني، ج ١٢، دار الاضواء للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٨، ص ١٨٤.

(٥) عامر الحلو، مرجع سابق، ص ١٦٣.

(٦) محمد حسين علي الصغير، مصدر سابق، ص ١٠٥.

(٧) المصدر نفسه، ص ١٩٦.

(٨) عامر الحلو، مصدر سابق، ص ١٦٧.

(٩) المصدر نفسه، ص ١٦٩.

(١٠) حامد الخفاف: النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني (دام ظله) في المسألة العراقية، بيروت: دار المؤرخ العربي، ٢٠٠٧.

(١١) المصدر نفسه، ٢٠٠٧.

(١٢) حامد الخفاف: مصدر سبق ذكره، ص ٣٣.

- (١٣) المصدر نفسه، ص ٣٤.
- (١٤) المصدر نفسه، ص ٤١.
- (١٥) حامد الخفاف: مصدر سبق ذكره، ص ٤٩.
- (١٦) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.
- (١٧) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.
- (١٨) المصدر نفسه، ص ٥٣.
- (١٩) المصدر نفسه ص ٥٣.
- (٢٠) المصدر نفسه، ص ٧٤.
- (٢١) حامد الخفاف: مصدر سبق ذكره ٧٦.
- (٢٢) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.
- ❖ وهي الخطة التي وضعت من قبل الاحتلال الأمريكي بالاتفاق مع (مجلس الحكم) لانتقال السلطة في العراق.
- (٢٣) حامد الخفاف: مصدر سبق ذكره، ص ٤٣.
- (٢٤) حامد الخفاف: مصدر سبق ذكره الصفحة نفسها.
- (٢٥) المصدر نفسه، ص ٨٢.
- (٢٦) المصدر نفسه، ص ٨٢.
- (٢٧) المصدر نفسه، ص ٩٨.
- (٢٨) حامد الخفاف: مصدر سبق ذكره، ص ٩٨.
- (٢٩) المصدر نفسه، ص ١٤٦.
- (٣٠) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.
- * للمزيد عن الشرح الذي يقدمه سماحة السيد علي الحسيني السيستاني (دام ظله) حول رأي الشيخ النائيني في قضية (سمرة بن جندب)، ينظر السيد الحسيني السيستاني: قاعدة لا ضرر ولا ضرار، (بيروت: دار المؤرخ العربي، ١٤١٤ هـ، ١٩٩٤ م)، ص ٢٠٤-٢٠٥.
- (٣١) الفيروز ابادي، القاموس المحيط، مادة طرف، تحقيق: مكتب التراث في مؤسسة الرسالة، دار الريان للتراث، ط ٢، ١٩٨٧، ص ١٠٧٦.
- (٣٢) ابراهيم مصطفى وآخرون، المعجم الوسيط، مادة (دان) ج ١، استانبول، دار الدعوة، بدون تاريخ، ص ٣٠٧.
- (٣٣) سعدي ابو جيب، القاموس الفقهي (بيروت، دار الفكر، بدون تاريخ) ص ١٣٤.

(٣٤) Karl Mannheim, ideology and Utopia: an ultrafunction to the sociology of knowledge, New York, Paperback – February ٥, ٢٠١٥..p.١٠

(٣٥) عاطف احمد فواد، الحرية والفكر السياسي المصري، القاهرة، دار الكتب، ١٩٨٨، ص ١٧.

(٣٦) عبد المجيد الشرقي، الاسلام والحداثة، الدار التونسية للنشر، تونس، ط٢، ١٩٩١، ص ٧٨.

(٣٧) اوليفيه روا، الاسلام والعلمانية، ترجمة: صالح الاشمر، دار الساقى، بيروت، ٢٠٠٦، ص ١٢٨.

(٣٨) اوليفيه روا، تجربة الاسلام السياسي، دار الساقى، بيروت، ط٢، ١٩٩٦، ص ٢٤.

(٣٩) ابو الاعلى المودودي، الحكومة الإسلامية، ترجمة: احمد ادريس، المختار الاسلامي، بيروت، ط٢، بدون تاريخ، ص ٢٣٣ _ ٢٣٦.

(٤٠) Manual castells : the information age، the power of identity, New York، ٢٠١٤، p.٨.

(٤١) حامد الخفاف: مصدر سبق ذكره، ص ١٠٠.

(٤٢) حامد الخفاف: مصدر سبق ذكره، ص ١٠٠.

(٤٣) المصدر نفسه، ص ١٢٥.

(٤٤) المصدر نفسه، ص ١٣٨.

(٤٥) حامد الخفاف: مصدر سبق ذكره، ص ١٥٨.

(٤٦) المصدر نفسه، ص ١٦٥.

(٤٧) المصدر نفسه، ص ١٦٥.

(٤٨) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

(٤٩) حامد الخفاف: مصدر سبق ذكره، ص ١٤٥.

(٥٠) المصدر نفسه، ص ١٥٧.

(٥١) حامد الخفاف: مصدر سبق ذكره، ص ١٦٤.

(٥٢) المصدر نفسه، ص ٥٣-٥٤.

(٥٣) المصدر نفسه، ص ٥٤.

(٥٤) المصدر نفسه ص ٩٥.

(٥٥) حامد الخفاف: مصدر سبق ذكره، ص ١٦٨.

(٥٦) حيدر نزار السيد سمان: سلطة النص الديني وبناء الدولة السيد السيستاني أنموذجاً، (بيروت: العارف للمطبوعات، ٢٠١٥ م)، ص ١٤٥.

(٥٧) محمد صادق محمد باقر بحر العلوم: الإمام السيستاني شيخ المرجعية المعاصرة في الندف الأشرف، (بيروت: دار المحجة البيضاء، ٢٠٠٩ م)، ص ٢٠١ - ٢٠٢.

(٥٨) عباس جعفر محمد الأمامي: الدور السياسي للمرجعية الدينية في العراق الحديث، (بيروت: بيت العلم للنابهين، ٢٠١١ م)، ص ٢٥٧.

قائمة المصادر:

١- ابراهيم مصطفى وآخرون، المعجم الوسيط، مادة (دان) ج ١، إستانبول، دار الدعوة، بدون تاريخ، ص ٣٠٧.

٢- ابو الاعلى المودودي، الحكومة الإسلامية، ترجمة: احمد ادريس، المختار الاسلامي، بيروت، ط ٢، بدون تاريخ.

٣- اوليفيه روا، الاسلام والعلمانية، ترجمة: صالح الاشمر، دار الساقى، بيروت، ٢٠٠٦.

٤- اوليفيه روا، تجربة الاسلام السياسي، دار الساقى، بيروت، ط ٢، ١٩٩٦.

٥- جعفر الخليلي، موسوعة النجف الاشرف: المراجع في النجف الاشرف، القسم الثاني، ج ١٢، دار الأضواء للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٨.

٦- حامد الخفاف: النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني (دام ظله) في المسألة العراقية، بيروت، دار المؤرخ العربي، ٢٠٠٧.

٧- حسين محمد علي الفاضلي، امة في رجل، مؤسسة البلاغ للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٨.

٨- حيدر نزار السيد سمان: سلطة النص الديني وبناء الدولة: السيد السيستاني أنموذجاً، العارف للمطبوعات، بيروت، ٢٠١٥.

٩- سعدي ابو جيب، القاموس الفقهي، دار الفكر، بيروت، بدون تاريخ.

١٠- السيد الحسيني السيستاني: قاعدة لا ضرر ولا ضرار، دار المؤرخ العربي، بيروت، ١٩٩٤.

١١- عاطف احمد فواد، الحرية والفكر السياسي المصري، القاهرة، دار الكتب، ١٩٨٨.

١٢- عباس جعفر محمد الأمامي: الدور السياسي للمرجعية الدينية في العراق الحديث، بيت العلم للنابهين، بيروت، ٢٠١١.

١٣- عبد المجيد الشرقي، الاسلام والحداثة، الدار التونسية للنشر، تونس، ط ٢، ١٩٩١.

١٤- الفيروز ابادي، القاموس المحيط، مادة طرف، تحقيق: مكتب التراث في مؤسسة الرسالة، دار الريان للتراث، بيروت، ط٢، ١٩٨٧.

١٥- محمد حسين علي الصغير، بحث منشور في كتاب السيد السيستاني، أمة في رجل، ٢٠٠٨.

١٦- محمد صادق محمد باقر بحر العلوم: الإمام السيستاني شيخ المرجعية المعاصرة في النجف الأشرف، دار المحجة البيضاء، بيروت، ٢٠٠٩.

١٧- Karl Mannheim، ideology and Utopia: an ultrafunction to the sociology of knowledge ،new York، Paperback – February ٥, ٢٠١٥.

١٨- Manual castells: the information age ،the power of identity, New York ٢٠١٤.